للرئيس). وقال وزير الدفاع ان ليس لديه اي اعتراض على قيام اليهود بتأسيس دولة لهم في فلسطين، لكن سياسة الولايات المتحدة «يجب ان تبنى على اساس مصالحها القومية، وليس على اساس الاعتبارات السياسية الداخلية» (**المصدر نفسه**).

وفي الوقت الذي كانت الجمعية العامة للامم المتحدة تنظر في توصيات الكونت برنادوت، وبالذات في تثبيت الحدود الحالية حتى الوصول الى تسوية سلمية ووضع القدس تحت الادارة الدولية، جاء الموقف الاميركي تجاه التوسع الصهيوني على لسان الرئيس ترومان، الذي صرح، في ماديسون سكوير غاردنز، في ٢٨/١٠/١٩٤٨، بـ «ان اسرائيل يجب ان تكون كبيرة بما فيه الكفاية، وحرة بما فيه الكفاية، وقوية بما فيه الكفاية، لتوفر لشعبها الدعم الذاتي والامن» (**المصدر نفسه**).

وأصدر مجلس الامن الدولي قراراً، في ٤/١١/١٩٤٨، دعا الى احترام الهدنة وانسحاب جميع القوات الى مواقعها السابقة التي كانت فيها قبل موجة القتال الجديد في ١٤/١٠/١٩٤٨. وكانت القوات الصهيونية استطاعت، منذ ذلك التاريخ، الاستيلاء على باقي مناطق الجليل وشمال النقب (**المصدر نفسه**).

وبالطبع، لم يعجب هذا الامر الرئيس ترومان، فبعث بتعلمياته الى روبرت ماكلنتوك، الذي خلف دين راسك في رئاسة مكتب شؤون الامم المتحدة في وزارة الخارجية، حول سياسة الولايات المتحدة في الامم المتحدة، والتي يجب ان تدعو الى «حق اسرائيل في توسيع حدودها، خصوصاً في منطقة النقب». لذلك، اقترح ماكلنتوك على نائب وزير الخارجية، لوفيت، بهدف حفظ ماء وجه مجلس الامن الدولي، ان تقوم القوات الاسرائيلية بانسحاب من بعض المناطق التي احتلتها خلال العمليات العسكرية الاخيرة، بحيث لا تتقدم القوات المصرية الى هذه المناطق، وبذلك تصبح «مناطق محايدة» حتى يتم عرض المسألة على الجمعية العامة، «التي يجب ان تعيدها الى اسرائيل». وذكر ماكلنتوك، في رسالته، ان لديه معلومات موثوقة عن لقاءات بين ممثل اسرائيل وممثلين عن عدد من الحكومات العربية، تمت في باريس على هامش اجتماعات الجمعية العامة، التي كانت تعقد جلساتها هناك (**المصدر نفسه**، ص ١٥٥١، ٥/١١/١٩٤٨).

وبعد اجتماع نائب وزير الخارجية، لوفيت، مع الرئيس ترومان، ارسل الاول ببرقية الى وزير الخارجية مارشال، الذي كان وقتها في باريس، ذكر له ان الرئيس وافق على نصها، وجاء فيها ان من رأي الرئيس ان «دولة اسرائيل الحديثة يجب ان تكون لها حدود متجانسة ليست كالحدود المخربشة التي رسمها قرار التقسيم». ويمكن التوصل الى حل نهائي لهذه المسألة مع حكومة شرق الاردن، فتحتفظ اسرائيل بمنطقة الجليل ويافا، التي تحتلها الآن، مقابل اعطاء الاردن جزءاً من جنوب النقب يتصل بغزة حتى يكون لها ميناء على البحر المتوسط. وهذه الصفقة ـ في رأي الرئيس ـ ستكون لصالح اسرائيل: «الجليل الغنية، مقابل جزء من صحراء النقب» (**المصدر نفسه**، ص ١٥٦٥، ١٠/١١/١٩٤٨).

وعندما كانت الجمعية العامة تناقش وضع مدينة القدس، حسب توصية برنادوت وخطة التقسيم، تقدم مجلس الامن القومي بمذكرة حول هذه المسألة. وكان رأي وزارة الخارجية، كما عرضتها المذكرة، هو وضع مدينة القدس تحت اشراف الامم المتحدة. أما هيئة الاركان المشتركة، فقد اعادت طرح رأيها السابق المعارض لارسال قوات اميركية، أو سوفياتية، الى فلسطين تحت أي غطاء. وبعد ان استعرضت المذكرة الاحتمالات والبدائل التي قد تطرح في الامم المتحدة، خلصت الى استنتاج مفاده: « لا يبدو ان هناك طريقة عملية لتزويد الامم المتحدة بقوة شرطة دولية لمدينة القدس تستجيب لمتطلبات الامم المتحدة وتتفق، في الوقت عينه، مع المصالح الامنية للولايات المتحدة». اما اذا قررت الجمعية العامة تشكيل قوة شرطة دولية للقدس، فان الحل الذي سيواجه بأقل معارضة من مجلس الامن القومي هو ان تتكون قوة الشرطة تلك من متطوعين يجرى تجنيدهم فردياً، وليس من وحدات نظامية تقدمها الدول الاعضاء، وان يتم تجنيد وقيادة افراد هذه الوحدة من قبل حاكم القدس، أو السلطة الادارية، بالنيابة عن الامم المتحدة، وان يستثني التجنيد مواطني الولايات المتحدة والاتحاد